

الفشل الأصلي المتعاضم

سعدالله مرزعياني *

ولذلك، وحيث أن الرئيس سلام هو من طرح الموضوع، وهو الذي استشعر، قبل الآخرين، أضراره العامة والخاصة، أي على الحكومة عموماً وعلى دور رئيسها خصوصاً، فإن بمقدوره الإصرار على إلغاء بدعة الإجماع المذكورة والعودة إلى اعتماد الآلية العادية. نضيف أنه، الآن، في موقع القادر على ذلك بعد أن اجتاز مرحلة الدخول في نادي رؤساء الوزراء، وبعد أن أصبح أمر استبداله متعزراً بسبب الشغور الرئاسي. هذا فضلاً عن أنه مقبول من الجميع على قدم المساواة في مرحلة غياب البدائل المتفاهم عليها داخلياً وخارجياً.

بالعودة إلى جوهر الموضوع، أي إلى السبب الحقيقي لتعثر الحكومة وعدم إنتاجيتها، فلا يمكن، حتماً، رد ذلك فقط إلى الآلية المتبعة في اتخاذ القرارات. الأخرى، في هذا الصدد، العودة إلى مجموعة الأسباب التي تتزايد عاماً بعد عام، والتي تدفع بالبلد، من دون رحمة، إلى درك الدول الفاشلة. يمر أمام أعين اللبنانيين ويقرع أسماعهم كل يوم كمّ متكرر من الأزمات والمشاكل والارتكابات في الحقوق السياسية والأمنية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية... لا يحل أو يُعالج شيء من كل ذلك إلا متى وقع التوافق، أي متى بدا التقاسم ممكناً والمحاصصة قابلة للتطبيق، وغالباً، إن لم يكن دائماً، على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

في هذا السياق، تضاف أزمات ومشاكل وارتكابات جديدة إلى أخرى قديمة. ولا يندر أن تتجدد الأزمات أو المشاكل التي وجدت طريقها، عبر الترقيع التحاصي إلى «الحل». نذكر من ذلك، على سبيل المثال، مسألة المتعاقدين مع شركة كهرباء لبنان: كم مرة تكرر مشهد قطع الطرقات واحتلال مكاتب الشركة والإدارات في بيروت والمناطق... وكَم نجم عن ذلك من تعطيل وتأخير وهدر. ومعروف، أصلاً، كم أُرهِق قطاع الكهرباء ميزانية الدولة بسبب النهب المتواصل وحشد الأزمات والمنتفعين، وكَم أُرهِق أعصاب وجيوب المواطنين، وكَم أساء إلى الاقتصاد والسياحة والخدمات الصحية وإلى البيئة... واليوم تكرر مسائل مطمر «الناعمة» وأضراره البيئية والصحية، والهدر والخوات والمحسوبيات في كازينو لبنان، والصراعات على مرفأ بيروت تحت عناوين التوسعة والردم... اما «الأمن» الغذائي فتنبعث منه أخطر روائح الفساد والتلاعب بحياة اللبنانيين... وهنا وهناك السبب وأحد: غياب السلطة الحريصة والقيادة والمسؤولية والخاضعة للرقابة الرسمية والشعبية. بدار البلد، كما ذكرنا، بدون خطط وبرامج ورقابة ومحاسبة... يدار من قبل مواقع وقوى تتوسل العصبية والانتماءات الطائفية والمذهبية وتتقاسم النفوذ والمؤسسات والموازنة والسلطة. تدور صراعات ضارية بين المتحاصصين في سياق سعي كل جهة أو فريق منهم للاستحواذ على الحصة الأدم أو في مجرى محاولة المحافظة عليها. يجري الاستنجاد، كما أشرنا سابقاً، بالمرجعية الخارجية (التي تتبلور أكثر فأكثر بصورة مرجعية دينية ودنيوية في الوقت عينه) كلما استعصت التفاهات الداخلية أو كلما اختلفت أو اختلفت التوازنات أو تبدلت الظروف. بعض المحاولات التجميلية، التي تحصل من حين إلى آخر، هي، غالباً، محاولات فردية، ودائماً معزولة عن أي سياق إصلاحي جزئي أو شامل.

بيد أن المنقسمين الذين فعلوا ويفعلون كل شيء على مذبح فتويتهم وارتهانهم والذين منعوا قيام بلد وشعب موحدين، لا يجدون أبداً أي صعوبة أو غضاضة في التوحد في وجه أي قوة أو محاولة للاعتراض على نظامهم أو امتيازاتهم. مثل الموقف من مطالب المعلمين والموظفين في القطاع العام سيبقى شاهداً على توحش عتاة المتحاصصين عندما يتعلق الأمر بتهديد نظام سيطرتهم أو جزء منه.

اما في الموضوع الأمني فالمصيبة تجمع الآن. بعض الدعم للجيش محدود وموقت بانتظار زوال الغمامة التكفيرية الإرهابية التي تهدد الجميع.

سقط نظام المحاصصة. قوته ناجمة فقط عن غياب البديل السياسي الشعبي المؤهل للإنقاذ. هنا بيت القصيد!

* كاتب وسياسي لبناني

أشار رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام في جلسة مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي، إلى تزايد المخاض على الحكومة بسبب تعثر إنتاجيتها. عزاً سبب ذلك إلى الآلية المعتمدة في اتخاذ القرارات التي تشترط الإجماع في الموافقة، وبالتالي التوقيع، على تلك القرارات، ما جعل الإنتاجية في مستواها الأدنى.

الحقيقة أن الآلية معيقة بكل ما في الكلمة من معنى. وهي آلية جديدة فقط بـ «المعجزة» اللبنانية (ما غيرها) والتي يتكاثر الطلب عليها، في أكثر من بلد عربي في هذا الزمن الرديء!

هي جديدة بنظامنا السياسي لأنه نظام تحاصيلي أنشأ وعزز الانقسام والدويلات ومنع، في المقابل، إنشاء دولة موحدة ووحيدة وقادرة. ولقد استشرت المحاصصة، راهناً، إلى أبعد الحدود، وبلغت كل الحقول، ووصلت إلى ذروة الفتوية والإضرار والأخطار. والمحاصصة نشأت وترعرعت واستمرت وقويت شوكتها في كنف الرعاية الخارجية، الدولية والإقليمية. وتكونت في امتداد ذلك معادلة الاستقواء بالخارج والولاء والتبعية له، من جهة، وتقاسم

”

لا يندر أن تتجدد الأزمات التي وجدت طريقها إلى «الحل» عبر الترقيع التحاصيلي

“

البلد وانقسامه وتفككه، من جهة ثانية؛ لم يكن الشغور أمراً طارئاً على آلية وأسلوب إدارة الحكم في لبنان: على موقع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وتشكيل الحكومات... حتى المجلس النيابي لم يفلت من هذه القاعدة بالتمديد المتكرر وغير المبرر. الأمثلة على ما نقول ما زالت طرية في الواقع وفي الذهن. وليس مجرد صدفة سيئة أن يبلغ الشغور مداه الأقصى في المرحلة الراهنة. إننا بلغنا، في الواقع، مرحلة الفراغ الدستوري الكامل والشامل. هذه هي النتيجة الحقيقية والدستورية للتمديد للمجلس النيابي الذي منح الثقة لحكومة كلفت وتشكلت في كنف التمديد. وهكذا سيكون الأمر (عندما يأتي الأمر من صاحب الأمر!) عند انتخاب رئيس جديد للجمهورية. سابقاً، قيل في وعد بلفور إنه قد «أعطى من لا يملك لمن لا يستحق»! وعلى هذا النحو، تقريباً، فقد منح المجلس النيابي الحالي شرعية لسواه لا يملكها هو نفسه!

يستطيع، مع ذلك، القيمون على الحكم والنظام أن يبرروا الواقع الراهن بذريعة منع الفراغ. هم يلجأون، كالعادة، إلى معزوفة التوافق و«الديموقراطية التوافقية». هذا، بالمعنى الدستوري لا معنى له إلا إحلال التوافق في مواقع هو فوق القانون والدستور، وإحلال مصالح المتحاصصين فوق المصالح الوطنية!

في المسألة التي تبعد «تقنية» والتي يشكو منها الرئيس تمام سلام، أي مسألة جماعية الموافقة على القرار وجماعية التوقيع عليه، فقد اختارت القوى المشاركة في الحكومة الصيغة الأسوأ والأكثر فتوية، انسجاماً مع الدرك الذي بلغته المحاصصة الفتوية، الطائفية والمذهبية والسياسية. تنص المادة 62 من الدستور على الآتي: «في حال خلو سدة الرئاسة لأي سبب كان، تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء». لا يتضمن النص أي إضافات أو اشتراطات خصوصاً بهذه الحالة الاستثنائية. ذلك يعني، حكماً ومنطقياً، أن مجلس الوزراء يباشر هذه المهمة وفق آليات عمله العادية، من دون زيادة أو نقصان. فمن أين جاءت إذن بدعة اشتراط الإجماع في الموافقة والتوقيع... لقد جاءت حتماً من المحاصصة التي استشرت وتمادت وعطلت... ولا شيء سواها!

يكون اسم الكاتب حسين أو عباس كي يُنهم نصرالله بالإيعاز إلى الكاتب. لكن ليس هناك من شعبي يتحرك من دون أمر خطي من نصرالله (هذا ما يعنونه بعبارة «بيئة حزب الله» والتي يريدونها مصطلحاً مَهذباً عن الطائفة الشيعية «الكريمة» طبعاً، لأن اللبنانيين واللبنانيات لا يصفون طائفة بـ «الكريمة» إلا قبل أن يعثروها ويحرقوها بأقذع الأوصاف). يقول الكاتب إن الرد كان متواضعاً جداً لأن «التهديدات التي أطلقت في أعقاب الغارة» كانت كبيرة جداً. لكن متى أطلق الحزب تهديدات (كبيرة أم صغيرة بعد عدوان القنيطرة؟ ومتى كان الحزب يلجأ إلى العتريّات الذي برع فيها ياسر عرفات والذي لا يزال يحظى بتأييد فريق في 14 آذار (من خزيجي الحركة الوطنية اللبنانية) مع أن تجربته في المقاومة لا تقاس بحجم تجربة حزب الله الفذة؟ ولو أن الحزب ردّ بقوة هل كان الكاتب المذكور سيدافع عن الحزب، أم أنه سينشغل حينها في مديح «الربيع القطري»؟

والأطرف أن الكاتب أخذ على الحزب أنه ليس «قوة حاسمة» وأنه «لاعب منضبط» في المعادلة الإقليمية. لكنه كتب ذلك قبل خطاب نصرالله الذي أعلن فيه أن الحزب لن يلتزم «قواعد الاشتباك» التقليدية في التصدي لإرهاب العدو. هل هذا سيعجب صاحبكم؟ هل سيكتب كلاماً في مديح ذلك؟ لا، أكثر من ذلك. يريد الكاتب فتح جبهة الجولان وخوض حرب شاملة مع العدو، مع أنه هو وأترابه سيكونون أول من يقف ضدها وأول من سيحمل حزب الله - لا إسرائيل - تبعاتها ونتائجها والدمار التي سيتأتى جراء وحشية العدو الإسرائيلي. إن هذا النوع من المزايمة لا يختلف البتة عن مزاييدات أبواق النظام الأردني عشية حرب 1967. كانوا يسخرون من عبدالناصر لأنه لا يفتح الجبهة مع العدو، وكانوا هم أول من حمل عبد الناصر مسؤولية حرب أشعلها العدو - لا عبد الناصر. إن منطق المزايمة يصب، عن قصد عند البعض وعن غير قصد عند البعض الآخر، في مصلحة دعاية العدو. وبتات العدو الإسرائيلي يجتزأ دعاية إعلام 14 اللبناني والسوري لأن ذلك يسهل عليه مهمة القول: هذا ما يقوله اللبنانيون والسوريون ضد حزب الله.

أما تيار المستقبل فنّار لأن الحزب «تفلّت وتسرّع» في إعلان الانسحاب من قواعد الاشتباك التي لم تكن يوماً إلا في صالح العدو الإسرائيلي. اعترض التيار لأن «القواعد» هي - في عرفه - محل إجماع عند اللبنانيين، وكان هناك ما هو محل إجماع في الجمهورية المتخلخلة منذ الولادة. يريد التيار من الحزب الذي يريد أن ينزع سلاحه أن يلتزم قواعد الاشتباك التي تسمح للعدو بالاعتداء من دون وازع أو رادع.

لقد شكّل حزب الله تجربة فريدة في المقاومة. قد تكون تجربة حزب الله التي تمثلت في حرب تموز (والتي ألهمت تجربة المقاومة في غزة في العام الماضي) أول هزيمة حقيقية للعدو الإسرائيلي الذي خاض للمرة الأولى مضطراً حرباً طويلة لم يستطع أن يجعلها خاطفة (إن العدو الإسرائيلي عكس مسار الحرب في 1973 لصالحها بعد أيام فقط من شنّها). لم يسبق أن فرض عدو إسرائيلي حالة من الذعر والاضطراب على دولتها ومجتمعها كما فرض حزب الله. هذه حقيقة، لكن أعداء حزب الله مرتبطون بمصالح ودعاية النظام السعودي الذي قرّر بعد أن أحكم تحالفه مع العدو الإسرائيلي أن يشن حرباً لا هوادة فيها ضد كل من يقاوم إسرائيل (لا ننسى أن النظام السعودي فرض حالة حصار وعداء ضد «حماس» أيضاً، أي أن مصلحة العدو عند آل سعود تتفوق على مصلحة الفتنة الطائفية المذهبية).

إن الإفراط من المزايمة في إعلام النفط والغاز يقلل من فعاليتها. تشعر أن هناك حالة من الحماسة المفرطة لتقويض كل المقاومات للعدو. لكن المقاومات لا يمكن أن تخضع لتأثير المزاييدات لأن الحكم عليها غير خاضع لمعايير بعيدة من الميدان. والردّ على المزايدين لا يكون لفظياً لكن بالمزيد من... المقاومة.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



حزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان في ربيع 1978) كان في عام 1983 يتمهل في إصدار حكم على نظام أمين الجميل ويوحى - ربما بإيعاز من ياسر عرفات - بأن العداء لبشيري الجميل لا يجب بالضرورة أن ينعكس عداً ضد أخيه.

ثامناً هناك من يرء فذادة حزب الله في المقاومة إلى المال الإيراني الوفير ناسياً أن منظمة التحرير كنزت من المال أكثر بكثير من ميزانية حزب الله، كما أن أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية - أو رصائد أمنائها العاميين - كانت تتلقى مبالغ مقطوعة طائلة من النظام الليبي أو (و) من النظام العراقي.

لكن أطرف مزايمة كانت من رئيس تحرير موقع «المدن» القطري. ورئيس التحرير هذا عُرف في مستهل إطلاق الموقع (المدني جداً، إياك إن تنسى) بمقالة شهيرة عن التغيير الديمقراطي في قطر (أي أن صب اهتمام الكاتب المذكور هو في الديمقراطية وما خلفه مع حزب الله إلا حول الديمقراطية). وقال في مقالة «تنحّي الأمير» (والتي أزيلت عجائبياً عن الموقع، وأذت عند نشرها إلى احتجاج وإضراب لم يطل من العاملين والعاملات فيه) «والأمير تميم يريد أن يكون هو المثال الجديد الذي يثبت أن الربيع العربي الذي بشرت به قطر حل في أرجائها». (والمقالة نُشرت قبل عامين، ولقد أتيج لنا التمتع «بالربيع العربي» الذي بشرنا الكاتب به بالنيابة عن قطر). لا، ويصف الكاتب ربيعاً بأنه «الربيع القطري» والذي بسبب إيغاله في الديمقراطية (لأن الابن تسلم السلطة من أبيه - أواه) لا يسمح بوجود مقاومات لأن الشعب منصرف في التفنؤ بالربيع القطري (ويمكن أن نضيف السعودي أيضاً). أما الأمير السابق فهو، كما يعلمنا الكاتب، فقد دخل «إلى كتاب التاريخ». هذه المقدمة ضرورية قبل النظر في مسألة عتاب الكاتب مع حزب الله ومقاومته كي نفهم مقاصدها الديمقراطية السمحة.

ويعمد الكاتب «المدني» إلى السجال مع حزب الله لكن ليس مع حزب الله عبر تصريحات قادته وبياناته الرسمية. هو يلجأ إلى تلك الحيلة التي يلجأ إليها كل إعلام آل ثاني وآل سعود وآل الحريري في مساجلة كاتب ما على «فايسبوك» وإصاف المسؤوليّة إلى حسن نصرالله. يكفي أن